

## ملخص تقرير النفقات الجبائية لسنة 2016

عرف مبلغ النفقات الجبائية التي وقع تقييمها سنة 2016 بعض الارتفاع قدره 32.423 مليون درهم عوض 31.749 مليون درهم سنة 2015، مسجلا بذلك نسبة ارتفاع قدرها 2,1 %.

تمثل حصة النفقات الجبائية 15,2 % من مجموع الموارد الضريبية سنة 2016 مقابل 15,6 % سنة 2015. أما حصتها في الناتج الداخلي الخام فقد بلغت 3,2 % سنتي 2015 و 2016.

لتقدير كلفة هذه النفقات تم خلال سنة 2016 إعداد جرد 407 تدبيرا استثنائيا مقابل 399 تدبيرا سنة 2015 و 402 سنة 2014 و 412 سنة 2013.

ويبين الجدول التالي التطور الذي عرفته التدابير الاستثنائية في الفترة ما بين 2015 و 2016 :

### الجدول 1 : تطور عدد التدابير الاستثنائية

نسبة التغير 16/15		تقييم 2016			تقييم 2015			الضريبة
تقييم	إحصاء	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	
1,0%	2,7%	102	28,3%	115	101	28,1%	112	- الضريبة على القيمة المضافة
0,0%	0,0%	67	22,9%	93	67	23,3%	93	- الضريبة على الشركات
6,7%	3,4%	48	22,6%	92	45	22,3%	89	- الضريبة على الدخل
2,6%	2,1%	80	23,8%	97	78	23,8%	95	- واجبات التسجيل و التنبير
0,0%	0,0%	6	1,7%	7	6	1,8%	7	- الرسوم الداخلية على الاستهلاك
0,0%	0,0%	3	0,7%	3	3	0,8%	3	- الرسوم الجمركية
<b>2,0%</b>	<b>2,0%</b>	<b>306</b>	<b>100,0%</b>	<b>407</b>	<b>300</b>	<b>100,0%</b>	<b>399</b>	<b>المجموع</b>

وهكذا انتقل عدد التدابير التي تم إحصاؤها من 399 تدبيرا سنة 2015 إلى 407 تدبيرا سنة 2016، منها 306 تدبيرا كانت موضوع تقييم سنة 2016 مقابل 300 تدبيرا سنة 2015.

وتشكل حصة التدابير التي تم تقييمها في مجموع التدابير التي تم إحصاؤها 75,2% سنتي 2015 و 2016، مع العلم أن عدد التدابير التي تم إحصاؤها قد ارتفع إلى 407 تدبيراً مقابل 399 تدبيراً سنة 2015. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت في حدود 30,3% سنة 2005.

## الجدول 2 : تقييم التدابير الاستثنائية

بيان	2013	2014	2015	2016	نسبة التغيير 16/15
- عدد التدابير التي تم إحصاؤها	412	402	399	407	2,0%
- عدد التدابير التي تم تقييمها	302	300	300	306	2,0%
- المبلغ بملايين درهم	33 284	34 407	31 749	32 423	2,1%

يلاحظ أن مبلغ النفقات الجبائية التي وقع تقييمها سنة 2016 قد ارتفع إلى 32.423 مليون درهم عوض 31.749 مليون درهم سنة 2015، مسجلاً بذلك نسبة ارتفاع قدرها 2,1%.

تمثل حصة النفقات الجبائية 15,2% من مجموع الموارد الضريبية سنة 2016 مقابل 15,6% سنة 2015. أما حصتها في الناتج الداخلي الخام فقد بلغت 3,2% سنتي 2015 و 2016.

و إذا ما استثنينا الرسوم الجمركية و الرسوم الداخلية على الاستهلاك، تصبح حصة النفقات الجبائية:

- 16,8% من الموارد الضريبية المعتمدة (الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل، الضريبة على القيمة المضافة، واجبات التسجيل و التنبر) بالنسبة لسنة 2016 مقابل 17,4% سنة 2015.
- 3% من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لسنتي 2015 و 2016.

وتمثل الإعفاءات الكلية مبلغ 22.438 مليون درهم أي 69,2% من مجموع التدابير التي تم تقييمها، متبوعة بالتخفيضات في الأسعار بمبلغ 5.896 مليون درهم أي 18,2% منها.

و تجدر الإشارة إلى أن عدد التدابير التي تم تقييمها لأول مرة برسم سنة 2016، قد بلغ 6 تدابير. كما تمت إضافة 9 تدابير جديدة.

و يقدر الارتفاع الذي عرفته النفقات الجبائية برسم سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 بنسبة 2,1%. و ذلك ناتج أساساً عن:

- ارتفاع مبلغ النفقات الجبائية ب 620 مليون درهم بالنسبة للتدبير المتعلق بإعفاء وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية من الضريبة على الشركات.
- ارتفاع قيمة النفقات الجبائية الخاصة بتطبيق سعر مخفض بنسبة 4% في ما يخص واجبات التسجيل على عمليات الاقتناء بعوض للأراضي المعدة لإنجاز عمليات تجزيء أو بناء محلات معدة للسكنى أو لغرض تجاري أو مهني أو إداري، في حدود خمس (5) مرات المساحة المغطاة بنحو 158 مليون درهم.

- زيادة النفقات الجبائية بالنسبة للهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة، فيما يخص الأرباح المحققة في إطار عرضها القانوني بنحو 108 مليون درهم فيما يتعلق بإعفائها من الضريبة على الشركات.

وقد تم تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل ضريبة على الشكل التالي:

### الجدول 3 : تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل ضريبة

بملايين الدرهم

نسبة التغيير 16/15	2016		2015		الضريبة
	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
5,3%	46,8%	15 161	45,3%	14 392	- الضريبة على القيمة المضافة
-10,4%	15,9%	5 150	18,1%	5 750	- الضريبة على الشركات
2,7%	12,8%	4 165	12,8%	4 056	- الضريبة على الدخل
6,2%	17,7%	5 747	17,1%	5 413	- واجبات التسجيل و التتبر
2,8%	4,0%	1 304	4,0%	1 269	- الرسوم الداخلية على الاستهلاك
3,0%	2,8%	895	2,7%	869	- الرسوم الجمركية
<b>2,1%</b>	<b>100,0%</b>	<b>32 423</b>	<b>100,0%</b>	<b>31 749</b>	<b>المجموع</b>

وهكذا انتقل مبلغ النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة، التي تمثل الحصة الكبرى للنفقات الجبائية (46,8 % سنة 2016 مقابل 45,3 % سنة 2015)، من 14.392 مليون درهم سنة 2015 إلى 15.161 مليون درهم سنة 2016.

و إذا ما استثنينا من هذا المبلغ النفقات الجبائية المرتبطة بتخفيض الأسعار، فإن مبلغ التقدير يرتفع إلى 13.201 مليون درهم سنة 2016، أي بمعدل 87,1 % من مجموع النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة.

و بالنسبة للضريبة على الشركات فقد بلغت النفقات الجبائية المرتبطة بها 5.150 مليون درهم سنة 2016، مسجلة نسبة انخفاض قدرها 10,4 % مقارنة مع سنة 2015. وقد استفادت المقاولات من غالبية هذه النفقات و ذلك بنسبة 81,9 %.

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على الدخل فقد بلغت 4.165 مليون درهم، و همت على وجه الخصوص الأسر بنسبة 69,6 % .

وقد بلغت النفقات الجبائية المرتبطة بواجبات التسجيل و التتبر، 5.747 مليون درهم، أي بنسبة 17,7 % من مجموع النفقات، و تهم بالأساس النشاطات العقارية بنسبة 45,6 %.

و تتمثل هذه النفقات بالنسبة للمستفيدين في الجدول التالي:

**الجدول 4 : المستفيدين الرئيسيون**

بملايين الدرهم

2016				2015			المستفيدين
الحصة	المبلغ	الحصة	العدد	الحصة	المبلغ	العدد	
52,1%	16 879	43,7%	178	54,6%	17 323	176	المقاولات
7,1%	2 305	4,2%	17	7,2%	2 300	17	من بينها:- المنعشون العقاريون
7,5%	2 420	2,7%	11	7,6%	2 422	11	- المصدرون
31,1%	10 083	26,0%	106	30,3%	9 605	104	الأسر
15,7%	5 103	14,0%	57	14,0%	4 454	56	المرافق العامة
1,1%	358	16,2%	66	1,2%	367	63	آخرون
100,0%	32 423	100,0%	407	100,0%	31 749	399	المجموع

يتبين من الجدول أنه في سنة 2016 استفادت المقاولات بنسبة 43,7 % من التدابير الجبائية التي تم إحصاؤها، فيما استفادت الأسر من 26 % منها، مسجلة ارتفاعا قدره على التوالي 1,1 % و 1,9 % بالمقارنة مع سنة 2015.

يتمثل تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل قطاع فيما يلي:  
**الجدول 5 : القطاعات الرئيسية**

المبلغ بملايين الدرهم

2016					2015			القطاعات
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
23,6%	7 656	36	11,1%	45	6 792	35	43	- النشاطات العقارية
10,4%	3 385	14	4,4%	18	3 200	14	18	- الاحتياط الاجتماعي
9,8%	3 188	23	6,9%	28	3 264	21	25	- الفلاحة، الصيد البحري
9,7%	3 142	11	4,2%	17	2 955	10	17	- المرافق العامة
8,6%	2 780	12	2,9%	12	2 629	12	12	- الصناعات الغذائية
7,5%	2 420	8	2,7%	11	2 422	8	11	- التصدير
6,6%	2 124	37	11,5%	47	1 924	36	47	- الوساطة المالية
5,5%	1 796	40	13,5%	55	1 736	39	52	- الصحة و العمل الاجتماعي
4,6%	1 477	15	5,9%	24	1 441	15	22	- قطاع النقل
4,4%	1 429	21	6,9%	28	2 126	23	30	- امتيازات مشتركة لكافة القطاعات
2,7%	889	3	0,7%	3	857	3	3	- الكهرباء و الغاز
1,3%	407	4	1,0%	4	392	4	4	- صناعة السيارات والصناعات الكيماوية

2016				2015			القطاعات	
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	الحصة	تدابير تم إحصاؤها	المبلغ	تدابير تم تقييمها		تدابير تم إحصاؤها
0,9%	302	21	6,6%	27	636	20	27	- المناطق
0,6%	189	4	1,0%	4	184	4	4	- النشر، الطباعة
0,5%	166	4	1,0%	4	173	4	4	- السياحة
3,3%	1 073	53	19,7%	80	1 017	52	80	- قطاعات أخرى
<b>100,0%</b>	<b>32 423</b>	<b>306</b>	<b>100,0%</b>	<b>407</b>	<b>31 749</b>	<b>300</b>	<b>399</b>	<b>المجموع</b>

نلاحظ من خلال الجدول أن النشاطات العقارية هي الأكثر استفادة من التدابير الاستثنائية وذلك ب 45 تدبيراً بلغ ما تم تقييمه منها 36 تدبير بمبلغ 7.656 مليون درهم سنة 2016. و تمثل هذه النشاطات 23,6 % من النفقات الجبائية التي تم تقييمها سنة 2016.

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاء من جميع الضرائب و الرسوم لفائدة برامج السكن الاجتماعي الجاري تنفيذها، التي تمثل حصتها 45,5 % من مجموع النفقات المرتبطة بالنشاطات العقارية، فقد بلغت 3.487 مليون درهم منها 2.529 مليون درهم تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة و 338 مليون درهم تتعلق بالضريبة على الشركات 616 مليون درهم تتعلق برسوم التسجيل و 4 مليون درهم تتعلق بالضريبة على الدخل.

و بلغت التدابير الإضافية المخولة للمقاولات المصدرة ما مجموعه 2.420 مليون درهم من النفقات الجبائية سنة 2016، همت 87,1 % منها الضريبة على الشركات.

أما قطاع النقل فقد استفاد من 24 تدبيراً استثنائياً، 15 من هذه التدابير تم تقييمها بمبلغ 1.447 مليون درهم سنة 2016 منها:

- 357 مليون درهم بالنسبة لعمليات النقل الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة بسعر 14%؛
- 704 مليون درهم بالنسبة للرسوم الداخلية على الاستهلاك.

في حين بلغت النفقات الجبائية المخولة لقطاع الطاقة 889 مليون درهم سنة 2016، أي بنسبة 2,7 % من مجموع النفقات، وتعود هذه النفقات إلى الضريبة على القيمة المضافة (289 مليون درهم) و إلى الرسوم الداخلية على الإستهلاك (600 مليون درهم).

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالأنظمة الضريبية التفضيلية التي تستفيد منها بعض المناطق، فقد بلغت 302 مليون درهم سنة 2016، و يشكل مبلغ النفقات المتعلقة بالضريبة على الشركات 77,7 %.

واستفاد القطاع السياحي من النفقات الجبائية بمبلغ 166 مليون درهم سنة 2016. وهذه النفقات ناتجة بالأساس عن تطبيق معدل 17,5 % بالنسبة للمنشآت الفندقية فيما يخص جزء الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها الذي تم تحقيقه بعملات أجنبية (38 مليون درهم).